**اكراد العراق بين مشاريع التقسيم والانضمام الى الدولة العراقية الحديثة**

**دراسة في الوثائق البريطانية 1916-1920**

**ا.م.د. سؤدد كاظم مهدي**

**مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**

**الجامعة المستنصرية**

**المقدمة**

 تعد المدة الزمنية الواقعة مابين عامي 1916-1920 من أبرز المراحل التي مهدت لظهور القضية الكردية في العراق، وهي المدة الواقعة مابين عقد اتفاقية سايكس – بيكو عام 1916 وبداية الحكم الوطني فى تشرين الاول 1920، وتميزت هذه المدة بجانبين مهمين: ألاول أنها كانت تمثل نهاية مرحلة من الصراع بين المخططات السياسية البريطانية في كل من لندن، والهند، والقاهرة، وبغداد حول تقرير مصير العراق السياسي، أي ما بين جعله مستعمرةبريطانية تابعة لحكومة الهند، وبين تشكيل حكومات قومية عربية وكردية تحت الوصاية البريطانية.

أما الجانب الآخر فقد تمثل في ظهور الحركة القومية - الوطنية في العراق، والتي توجت بالعديد من الحركات الثورية كان أبرزها ثورة العشرين التي ساهم العرب والاكراد فيها على حد سواء، أدت الحركة القومية في اثارة واحدة من أعقد المشاكل في العراق ومنطقة الشرق الاوسط عموماً، عندما غدت الحركة القومية الكردية التي دخلت تاريخ العراق باسم " مشكلة الموصل" أول تحدي يمس تشكيل الدولة العراقية، كما حددت تلك الاشكالية المعقدة العلاقة العربية - الكردية بين مكونيين رئيسين من مكونات المجتمع العراقي.

لعب السياسيون البريطانيون دورا رئيسا فى الاشكالية القائمة بين الحكومة المركزية فى بغداد والقادة الاكراد، عندما نكثوا بوعدوهم بتشكيل دولة كردية، وعلى غرار الدول القومية التى عملوا على تاسيسها بعد انهيار الدولة العثمانية، كالدول العربية والارمينية وغيرها، وبموازاة ذلك فان القادة البريطانيون بذلوا كل ما يمكن من جهود دبلوماسية وسياسية لحل المشكلة وفقا لمصالحها وأهدافها، دون ألاهتمام بأي طرف من ألاطراف الكردية بالاستماع لمطالبهم أو أرائهم بهذا الخصوص.

**اولا: اتفاقية سايكس – بيكو والبحث عن سياسة ادارية للعراق**

ظهرت المحاولة البريطانية الاولى لوضع اطار معين لسياستها في العراق بعد احتلال بغداد في اذار 1917، عندما شكلت لجنة تسمى بـ "لجنة ادارة مابين النهرين" في 16 اذار 1917 للنظر في مستقبل العراق السياسي، كان اهم ما جاء في قرارات اللجنة هو تطبيق اتفاقية سايكس – بيكو التي عقدت في ايار 1916، التي عقدت بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية، ومثل الحكومة البريطانية السير مارك سايكس من الحكومة الفرنسية والمسيو جورج بيكو، وتم عقد الاتفاقية عن طريق تبادل المذكرات الديبلوماسية بين الحكومات الثلاث المعنية(1)، ونصت احدى موادها على تقسيم العراق إلى منطقتين رئيسيتين، هما منطقة نفوذ فرنسية في الشمال وتشمل كل من السليمانية وكركوك واربيل والموصل، ومنطقة نفوذ بريطانية في الوسط والجنوب (2).

ايدت التعليمات الصادرة عن اللجنة فكرة التقسيم، لكن مع تقسيم المنطقة الوسطى والجنوبية إلى منطقتين اداريتين مختلفتين، بحيث تبقى ولاية البصرة تحت الحكم البريطاني المباشر، في حين تتمتع بغداد بحكم محلي تحت الحماية البريطانية، اما نوع الحكم في ولاية الموصل فيكون حكم ذاتي تحت الحماية الفرنسية (3).

كانت اتفاقية سايكس - بيكو تعني بالنسبة لأكراد الدولة العثمانية، تقسيمهم إلى مناطق مختلفة، واحدة للنفوذ البريطاني والاخرى للنفوذ الفرنسي وثالثة تحت الحكم الفرنسي المباشر، اضافة إلى منطقة كبيرة من الارض غير محسومة تمنح لروسيا، تمتد على طول الحدود الايرانية من رامنه إلى راوندوز شمالاً، كما أظهرت الاتفاقية ان مسألة كردستان بالنسبة لبريطانيا كانت في الدرجة الثانية بعد الاستقرار السياسي لمناطق النفوذ الرئيسية في بلاد مابين النهرين وبلاد الشام (4).

مع ذلك وجد الأكراد بان بوادر اذكاء ا لشعور القومي واثارة الامال الكردية في تحديد مستقبلهم، قد جاءت مواتية مع اول خطوة للحكومة البرطانية نحو مفهوم تقرير المصير، ففي كانون الاول 1917 صرح لويد جورج David Lioyd George رئيس وزراء بريطانيا (1916-1922) (5) امام مجلس العموم بأن: "رغبات وامال مصالح الشعوب المضطهدة يجب ان تكون العامل المهيمن في تسوية حكوماتها في المستقبل، هذا هو المبدأ الذي نسير في جادته"(6).

واقترب لويد جورج في تحديد موقفه من قضية تقرير المصير، وتعيين الملامح الرئيسة للخطط البريطانية العامة نحو العراق في سياق خطاب القاه امام مؤتمر نقابة العمال في مطلع كانون الثاني 1918، عندما قال ان:- "شعوب بلاد العرب وأرمينيا وبلاد مابين النهرين وسوريا وفلسطين هم في تقديرنا أهل للاعتراف بان أوضاعهم القومية مستقلة" (7).

ومع أن لويد جورج لم يقدم تفصيلات وافية حول مايعنيه بالضبط حول الكيانات المستقلة لكن التصريح يكشف من جهة اخرى عدم ميل الحكومة البريطانية إلى الحاق العراق كمستعمرة تابعة لحكومة الهند البريطانية، جاء احتضان الحكومة البريطانية لمبدأ حق تقرير المصير متوافقاً مع اعلان ودرو ولسن Woodrow wilsonرئيس الولايات المتحدة الامريكية (1912 – 1916 / 1916 – 1920) (8) لبنوده الأربعة عشر في 18 كانون الثاني 1918، لاسيما البند الثاني عشر الذي ينص: **"ضمان السيادة التامة للأجزاء التركية من الإمبراطورية** **العثمانية مع ضمان الحياة للقوميات التي تنضوي حالياً** **تحت الحكم العثماني وإعطاؤها الفرصة كاملة من اجل** **حق تقريرالمصير"(**9).

الا ان تطبيق بريطانيا لهذا المبدأ كان مقيداً في الساحة الدولية، فبقدر تعلق الأمر بالعراق، تباطأت الحكومة البريطانية في البت بصورة نهائية في تقرير الصيغة السياسية والادارية له، بل ولم تلزم نفسها لسياسة معينة بخصوص خطاب لويد جورج الانف الذكر، او الواجهة العربية التي يراد اصطناعها في بغداد بموجب البند الثاني عشر من بنود ودرو ولسن، أو حتى بالنسبة للطريقة التي يجب ان نحتفظ بريطانيا بنفوذ مسيطر في العراق، وقد يعود ذلك إلى المشاكل التي كانت تنتظر تسويتها بموجب مؤتمر الصلح في فرساي في 1919 لاسيما مسألة عدم استقرار الاحتلال البريطاني لولاية الموصل، تلك المنطقة التي كان من المفترض بموجب اتفاقية سايكس – بيكو منطقة خاضعة للاحتلال الفرنسي.

وفي ضوء ذلك فأن موقف بريطانيا تجاه مستقبل الحكم في العراق عموماً لم يكن واضحاً أو معينا، هذا على الرغم من الإعلان البريطاني – الفرنسي في 8 تشرين الثاني 1918، الذي اكد على نوايا حكومتي بريطانيا وفرنسا في تحرير الشعب العربي وإقامة حكومات حرة(10)، اذ ان الحكومة البريطانية استمرت في عدم كشفها عن طبيعة الدولة المزمع إقامتها في العراق، بل ولم تتوصل إلى قرار بخصوص السياسة الإدارية له، وبعبارة أخرى ان الإعلان البريطاني – الفرنسي لم يكن بياناً ختامياً يحدد فيه التزامات الطرفين تجاه الشعوب المحتلة من قبلهما (11).

ومع ذلك ناقشت دوائر وزارة الخارجية البريطانية الوضع في كردستان في حال تشكيل دولة عربية بموجب الإعلان البريطاني – الفرنسي، وكان الحل المطروح هو وضع اكراد العراق حكماً ذاتياً يشمل حدوده ليس فقط المنطقة الواقعة جنوب الزاب الصغير بل ايضاً مقاطعات راوندوز وهنكارتي وبوكان في أعلى الخط الذي يمكن رسمه حينما كان لحدود الدولة الأرمينية المنشود تأسيسها (12).

**ثانيا: المنطقة الكردية تحت الحكم البريطاني**

**1- عملية احتلال المنطقة الكردية**

في تشرين الأول 1918 أدرك الحكام السياسيون البريطانيون في العراق، بأن مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي سوف يتعزز إلى حد بعيد بضم ولاية الموصل، وقد وجد هذا الرأي ترحيباً كبيراً من حكومة لندن، التي لم تعد في ذلك الوقت قادرة على رؤية ولاية الموصل بما تحتوي من مقومات ستراتيجية تحت السيطرة الفرنسية بموجب اتفاقية سايكس – بيكو(13).

ولذلك تقدمت القوات البريطانية بعد عقد هدنة مدروس مع الدولة العثمانية في 30 تشرين الأول 1918، نحو ولاية الموصل وقامت باحتلالها في 10 تشرين الثاني 1918، بذريعة أن شروط الهدنة المذكورة تخول القوات البريطانية احتلال "نقاط ستراتيجية"، وان قانون التوارث الدولي يشير إلى ان الدولة التي تستقل يحق لها الاحتفاظ بكامل أراضيها وحدودها السابقة(14).

رحب الأكراد بشكل عام بالقوات البريطانية التي تعهدت بعملية إغاثة كبيرة بعد المجاعة والتدمير الذي تعرضوا له تحديداً في عام 1917، الذي شهد انسحاب القوات الروسية واعادة القوات العثمانية انتشارها في المنطقة، فاستناداً إلى الضابط البريطاني تشارلز يبل charliesBeile الشاهد العيان، أن الوضع العام في كردستان كان قبل دخول القوات البريطانية بالشكل الأتي:-

"كانت الجثث تجمع في السوق كل صباح، وفي بعض الحالات كان الناس يأكلون جثث صغارهم، لقد بقيت في نهري بشمديتان عشرة منازل فقط من 250 وفي راوندوز 60 منزلاً من أصل 2000 وفي ذات المنطقة فقط بقيت ثلاث قرى من أصل مائة قرية،... (15).

ومن بين الأمور المهمة الأخرى التي ساعدت بريطانيا في عملية السيطرة على المنطقة، هي الاتصالات المبكرة التي بدأ بتنفيذها البريطانيين بعد احتلالهم كفري وكركوك في نيسان وتشرين الأول 1918 مع رؤساء الأكراد والمتنفذين منهم ممن ابدوا رغبتهم في الدخول تحت النفوذ البريطاني (16) فقد اتصل الشيخ محمود (17) الذي سلم اليه العثمانيون المنسحبون الإدارة في السليمانية، بالحاكم السياسي في كفري في الأول من تشرين الثاني 1918 طالباً:- "ان لا تكون كردستان خارج قائمة الشعوب المحررة... ويستفسر عن أية تعليمات تصدر اليه خاصة مايتعلق بالحركة ضد الأتراك" (19)، كما كانت القبائل والجماعات الكردية القاطنة في شرقي الزاب الاسفل "راغبة برمتها ان تنكر طاعتها لتركيا وتدخل تحت النفوذ البريطاني"، كما أظهرت العشيرتين الكبيرتين داركاي والجاف موقفاً ودياً واستعداداً لاطاعة الاوامر الصادرة اليها من بريطانيا في صالح النظام والقانون (19).

2**- كردستان بين الحكم البريطاني المباشر والحكم الذاتي**

إن أهم القضايا التي واجهت الإدارة البريطانية هي مسألة الوضع في كردستان العراق والعمل على إعادة النظام والأمن إلى منطقة مدمرة بما يؤمن السيطرة البريطانية عليها، وتبدو تلك السياسة خطوطها الرئيسية واضحة في التعليمات التي أوصى بها الرائد نوئيل (20) الذي عين في تشرين الثاني 1918 حاكماً سياسياً في منطقة كركوك، وكانت بالعبارات الآتية:- "**يجب أن يكون هدفك إجراء الترتيبات اللازمة مع الرؤساء المحليين لإعادة الأمن وصيانته في مناطق تقع خارج حدود احتلالنا العسكري، وإخراج أو استسلام وكلاء العدو وتجهيز السلع والحاجات التي تحتاجها جيوشنا (21)**.

وبما ان السياسة البريطانية تجاه العراق عموماً كانت غير واضحة المعالم، كما مر بنا سابقاً، فان المسألة الكردية في المنظور البريطاني في تلك المرحلة من التسويات السياسية بين دول الحلفاء المنتصرة، كانت تتراوح بين ثلاثة خيارات وهي:-

* إلحاق ولاية الموصل كجزأ من العراق.
* ترك شريط حدودي للمناطق الكردية يتمتع بحكم ذاتي، على أن يحكم هذه المناطق رؤساء محليون مع مستشارين سياسيين بريطانيين.
* فصل كردستان عن العراق وتشكيل دولة كردية مستقلة(22).

كان اسلوب المرونة غالباً على السياسة الإدارية البريطانية تجاه الأكراد في العراق في قضية مشاركة السكان المحليين في الحكم، وهو يختلف عن ماهو عليه في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى النزاع البريطاني – العثماني ثم التركي على ولاية الموصل، الذي دخل أروقة عصبة الأمم كمشكلة دولية معلقة بين الإعوام 1918 – 1925، وما رافقه من تهديدات وادعاءات قانونية وسياسية عثمانية بأحقية امتلاكها (23).

هدفت الإدارة البريطانية من تلك السياسة تطمين الأكراد بأنه ليس في نيتها أن تفرض عليهم إدارة غريبة عن عاداتهم وتقاليدهم، وإنها أكثر مدنية وحداثة من الإدارة العثمانية، كما أنها تعمل على تحقيق مصير الأكراد بتأسيس دويلات تتمتع بالحكم الذاتي، ولذلك عرفت المنطقة الكردية انواعاً مختلفة في أنظمة الإدارة وبالإشكال الآتية:-

* منح بعض المناطق وضعاً خاصاً، كتثبيت الشيخ محمود الحفيد على السليمانية، وتعيين عدد اخر من العناصر الكردية على مناطقهم كحلبجة، وجمجمال، وراوندوز، والعمادية.
* حكم مناطق اخرى حكماً بريطانياً مباشراً بتعيين عدد من الحكام السياسيين البريطانيين لأجل ضمان جمع الضرائب، والتوسط في حل النزاعات المحلية، حسب وجهة النظر البريطانية.
* تشجيع النظام العشائري والتشديد على تشكيل اتحادات عشائرية لتسوية شؤونهم العامة بإشراف الحكام السياسين (24).

 بذلت الادارة البريطانية في بغداد في المدة مابين عامي 1918 – 1920 جهوداً كبيرة لأجل تمهيد السبيل لحكم العراق حكماً مباشراً، من منطلق ان النظام الملائم لمشاركة العراقيين في الحكم هو الشروع في اقامة مجالس بلدية كواجهة تفي بدور العراقيين سياسياً (25)، ومما ساعد الحاكم السياسي البريطاني العام على العراق ارنولدولسن 1918 – 1920 في تنفيذ تلك السياسة، هو ترك حكومة لندن إدارة بغداد دون سياسة تذكر كما يصفها ارنولد ولسن بنفسه قائلاً:- " **إنني أتصور ان ليس لنا حتى الآن سياسة في المنطقة** **هذا هو الانطباع الذي تركه كوكس في ذهني" (**26).

ولذلك لعبت إدارة ارنولد ولسن دوراً مهماً في اجتناب بذل الوعود للأكراد حول تشكيل دويلات كردية مستقلة تحت الإشراف البريطاني، على الرغم من إصرار الشيخ محمود حاكم السليمانية على إقامة تلك الدولة، رافضاً تطويق سلطته الجغرافية بين حدود الزاب الكبير وديالى (ماعدا أجزاء القبائل الكردية الايرانية)(27)، وتأكيد الحاكم السياسي البريطاني على كركوك نوئيل على ضرورة تشكيل دولة كردية مستقلة، انسجاماً مع الأهداف القومية لتلك المرحلة، في مذكرة بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية، ناقش فيها ثلاثة أشكال للدولة الكردية: دولة تقع في جنوبي كردستان ومركزها السليمانية وتضم كلا من راوندوز واربيل وكركوك وكفري وخانقين، وأخرى كردستان المركزية ومركزها الموصل وأخيراً كردستان الغربية ومركزها ديار بكر وتمتد إلى الشمال(28).

انطلق رفض إدارة بغداد لفكرة تشكيل دولة كردية مستقلة وعلى غرار مقترح نوئيل، من ستراتيجية مفادها ان جبال الشمال الطبيعية هي الحدود الدفاعية لسهول بلاد الرافدين وامتدادها الجغرافي، وبالتالي فان الولايات المتبعة بالحكم الذاتي في السليمانية، وراوندوز، والعمارية كافية لتمثيل الحكم الكردي في مناطقهم، وقد أكد ارنولد ولسن هذه الحقيقة قائلاً: **“ إن أساس عملنا إزاءالأكراد يجب ان يرتكز في رأي على ضمان حدود آمنة الى بلاد الرافدين، وأتصور، انه لا يمكن ضمان هذه الحدود في السهول ولكنها متيسرة في الجبال الكردية... (وذلك) يستدعي سياسة قبلية... “(29)**.

**ثالثا: موقف الاكراد من الاستفتاء العام لتشكيل الدولة العراقية 1919**

في 27 تشرين الثاني 1918، أوصت حكومة لندن الإدارة في بغداد على ضرورة إجراء استفتاء عام عن آراء العراقيين حول تشكيل حكومة قوية ومستقرة على تعبير التعليمات الصادرة عن اللجنة الشرقية المشرفة على سياسة العراق، هذا مع توثيق وجهة نظر السكان المحليين في مختلف المناطق حول الأمور الآتية:-

هل يرغبون في دولة عربية واحدة تحت الوصاية البريطانية تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل حتى الخليج...؟

هل يرغبون في هذه الحالة في رئيس عربي بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة؟

كما ألحقت هذه التعليمات بتوجيه وهو انه من المهم جداً في نظرنا ان يكون التعبير عن آراء السكان المحليين هو قبولهم لهذه النقاط، وان يكون علامة قبولهم إعلانا للعالم من قبل سكان بلاد ما بين النهرين (30).

كان الحاكم البريطاني العام يعتقد بان الحصول على الاراء التي يرتأيها السكان المحليون بتعميم الاستفتاء شيئاً غير عملي وغير ضروري معا، بسبب تفشي الأمية بين الناس واعتمادهم على شيوخهم وعلماء دينهم، التي كانت على درجة عالية من الوضوح، فحصر الاستفتاء بالشيوخ والملاكين والوجهاء وعلماء الدين، حيث دعوا للاجتماعات التي عقدت بحضور الحكام السياسيين(30)، الذين نقل اليهم ارنولد ولسن وبصيغة مشددة ضرورة ان تكون نتائج الاستفتاء متفقة مع النتيجة المتوقعة للاختيار، وهي دعم آراءه الرامية الى تعزيز الحكم البريطاني المباشر(31).

فضلا عن ذلك، تولى ولسن بنفسه الحملة الدعائية لإجراء الاستفتاء بتجواله بين مدن العراق المختلفة للضغط على رأي ممثلي السكان، ومن بين تلك المدن كانت السليمانية التي زارها في الأول من كانون الأول 1918، وعقد اجتماعاً فيها بحضور الشيخ محمود وحوالي (60) شيخاً كردياً، بما فيهم شيوخ في الجانب الأخر من الحدود الإيرانية، بدا واضحاً في الاجتماع انه ثمة إجماع على ضرورة عدم رجوع الأتراك(33).

اما موقعهم من مسألة الانضواء تحت دولة عراقية تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل الى الخليج العربي جنوباً، فقد كان موقفهم منقسماً على نفسه، اذ لم يتفق الشيوخ، على صيغة الإدارة التي يمكن ان تطبق في مناطقهم، فقد كان بعضهم يفضل وضع كردستان تحت الإدارة البريطانية المباشرة، بينما كان آخرون يعارضون هذه الفكرة، كما كان البعض الأخر يطالب بوجوب فصل كردستان عن العراق وإدارتها مباشرة من لندن، وليس من بغداد، وبعد المناقشة والمداولة صدرت عن الاجتماع وثيقة تحمل توقيع ما يقرب منأربعين شيخاً كردياً تنص على ان:- **" الحكومة البريطانية قد أعلنت رسمياً ان هدفها من الحرب هو تحرير الشعوب الشرقية من الاضطهاد التركي ومنحهم المساعدة اللازمة لانجاز استقلالها ان زعماء كردستان وممثلوا شعبها قد طلبوا من الحكومة البريطانية قبولهم في الانضواء تحت الحماية البريطانية وإلحاقهم بالعراق حتى لايتم حرمانهم من فوائد الاتحاد" 34)**.

كما اقترح المجتمعون الأكراد تأسيس إدارة عسكرية كردية بريطانية(35) للإشراف على الأوضاع الأمنية من جهة، وتقديم العون والتقدم الحضاري للأمة الكردية من جهة أخرى.

إن ذلك يكاد أن يشير الى شكل الدولة التي كانت في مخيلة الحكومة البريطانية، وهي ان كردستان الجنوبية جزءاً من الدولة العراقية الحديثة، وعلى العكس من ذلك خلقت مقدمة المضبطة انطباعاً في مخيلة الأكراد للعودة الى استقلال الإمارات الكردية في العهد العثماني وبمساعدة ودية من بريطانيا – كما تبين الوثيقة رفض شيوخ الأكراد الاشتراك في الإدارة مع العنصر العربي، أو تنصيب حاكم عربي عليهم، وهو ما عبرت عنه صراحة مضابط أكراد ولاية الموصل العشر التي أخذت من ممثلي الطوائف المختلفة، عندما أبدى الأكراد الذين يشغلون ثلثي الولاية عدم رغبتهم في الانضواء تحت الحكم العربي(36).

**رابعا: انتفاضة الشيخ محمود لتشكيل دولة كردية**

 كان الشيخ محمود يمتلك فهماً مختلفاً تماماً للتسوية السياسية البريطانية في العراق، خاصة تجاه المسألة الكردية، فهو لم يتصور ان تكون سلطته الجغرافية السياسية بين حدود الزاب الكبير وديالى، (ماعدا الأجزاء الإيرانية)، على العكس من ذلك رأى ان بريطانيا سوف تقدم الدعم له وللأكراد في سبيل تحويل هذه الإدارات المحلية الى دولة كردية مستقلة منفصلة، كما وعد به الحلفاء بموجب المادة الثانية عشر من بنود ودرولسن، كما اعتقد ان بريطانيا سوف تقدم له العون في ان يكون رئيساً لتلك الدولة بحكم مكانته الدينية والشعبية، لكونه يعد نفسه المرشح الوحيد لرئاسة الدولة المنشودة(37).

ولم يمض وقت طويل حتى تكشف سوء الفهم الأساسي البريطاني – الكردي, حيث عملت إدارة بغداد على تغيير النظام الاداري في كردستان بحيث تكون جزءاً من العراق على أن يتمتع بحكم ذاتي في مناطق محددة فقط، وقد بررت الإدارة البريطانية ذلك التغيير الى أوضاع المنطقة الكردية المتخلفة، وانعدام المواصلات، والنزاع المستمر بين القبائل(38)، هذا فضلاً عن عدم رغبة العديد من القبائل الكردية الخضوع لسيطرة الشيخ محمود، وكان أبرزهم قبائل الجاف وباجلان، لاسيما الشيوخ منهم، هذا فضلاعن شيوخ قبيلة الطالباني في كركوك، الذين كانوا منافسيه في الطريقة القادرية، وكذلك شيوخ بياره وطوبله (39)، كما اعلنت قبائل كفري بشكل خاص عدم رغبتها في الخضوع تحت حكم الشيخ محمود(40).

توترت الأوضاع بشكل اكبر عندما تم تعيين الرائد الي بانستر سون محل نوئيل (41) حاكماً سياسياً على السليمانية في اذار 1919، عندما بدأت الأمور تأخذ منحى آخر، حيث اتخذ سون خطوات من اجل كبح سلطة الشيخ محمود وارجاعه الى الوضع الذي كان عليه قبل احتلال بريطانيا المنطقة، اذ عمل على تخفيض المساحة الخاضعة رسمياً له، و سمح لعشائر الجاف في حلبجة بالانفصال عن نفوذ السليمانية، كما اوفد حاكماً بريطانياً الى حلبجة لإدارة المنطقة (42)، كما عمل على إقصاء كركوك وكفري وكويسنجق وراوندوز عن سلطة الشيخ محمود(43).

إزاء ذلك شعر الشيخ محمود انه سيجرد من معظم سلطاته، فقام في 20 ايار 1919 بانتفاضة مفاجئة وغير متوقعة بنظر البريطانيين، عندما تمكن من السيطرة على قوة من الشبانه الموجودة هناك، والقبض على الضباط البريطانيين والاستيلاء على الخزينة، وأعلن عن تشكيل دولة كردية، كما اتخذ له علماً خاصاً بدولته (44) في حزيران 1919، سارت قوة عسكرية كبيرة بقيادة الفريق الاول فريزر (T.Fraser) الى مضيق دربند بازبان، وأحاطت بقوات الشيخ محمود بحركة التفاف وبمساعدة بعض الشيوخ الموالين من عشائر الهماوند طوقت قوة الشيخ محمود ودمرتها وجرح الشيخ محمود نفسه، وجيء به الى بغداد وحكم عليه بالإعدام، ثم ابدل الحكم بالسجن عشر سنوات خوفاً من قيام انتفاضة جديدة فنفي الشيخ محمود مع بعض أتباعه الى الهند حتى أواخر عام 1922(45).

وقف وراء فشل انتفاضة الأكراد في تحقيق دولة كردية مستقلة منذ عام 1919 العديد من الأسباب، ولعل أبرزها:-

* افتقرت الانتفاضة الى عامل الوحدة التي لم يدع لها الشيخ لكسب تأييد كبار الشيوخ الذين كان بوسعهم أن يشكلوا جبهة كردية موحدة ضد السيطرة البريطانية.
* اندلعت الانتفاضة بشكل عفوي لم يجر الاستعداد له كما يجب.
* عدم التكافؤ في التسليح بين الطرفين. فقد تميزت قوة الشيخ محمود بكونها قوة عشائرية قليلة التسليح وقفت أمام دولة متطورة.
* ان العشائر الكردية لم تكن متذمرة بعد من سوء الإدارة البريطانية التي كانت سبباً لتذمر الشيخ محمود(46.

**خامسا: ضم المنطقة الكردية للدولة العراقية الحديثة 1920/1921**

ان تخلي بريطانيا عن العهود التي قطعتها للاكراد يمكن شرح أسبابه ولكن لايمكن باي شكل من الاشكال تبريره بعيداً عن النكث بالوعود، فبريطانيا وفرنسا قد صرحا معاً في السابع من تشرين الثاني 1918 بان هدفهما هو تحرير الشعوب التي عانت الاضطهاد العثماني وتشكيل ادارات وحكومات محلية، كما بادرت بريطانيا الى تبني مبدأ حق تقرير المصير للقوميات الخاضعة للدولة العثمانية المنحلة، الذي أعلنه الرئيس الامريكي دورولسن في كانون الثاني 1918.

وألاكثر من ذلك دخلت قائمة الوعود البريطانية حول تشكيل دولة قومية للاكراد المحافل الدولية، فطبقا لمعاهدة سيفر التي عقدت في 10 آب 1919 (47) وعدت بتشكيل منطقة ذات حكم ذاتي للاكراد، وفق المواد61،62،64 من الملحق الاول، على ان يتم اجراء استفتاء من اجل الاستقلال الكامل بعد سنة واحدة من تشكيل منطقة الحكم الذاتي، كما سمحت المعاهدة أيضا بالحاق كردستان الجنوبية بهذه الدولة الكردية في المستقبل، (48 لكن هذه المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ، بسبب عدم اكتراث الدول الموقعة عليها بالحقائق التي جرت على الاراضي التركية آنذاك،عندما كانت تشهد حرباً أهلية وخارجية في وقت واحد، وبالتالي فان المعاهدة قد فرضت على حكومة رمزية تفتقر الى المصداقية والشعبية حتى في استانبول نفسها(49).

والاسوأ من ذلك ان بريطانيا سمحت بمرور الوقت بدون سياسة واضحة المعالم، ساعدها في ذلك المدة الفاصلة ما بين هدنة مدروس في 30 تشرين الاول وبين معاهدة سيفر في 10 آب 1919، كان من الصعب التصرف فيها بحرية في مستقبل المنطقة، بسبب الاعتداءات الارمينية واليونانية على الاناضول وصعود الكماليين والمراوغة والتسوية بين الحلفاء(50).

كما كان لاخفاق الاكراد في تقديم زعيم جدير بالثقة، من وجهة نظر بريطانيا، كان بلاشك ضربة كبيرة للامال البريطانية في المنطقة الكردية، اذ عدّت انتفاضة الشيخ محمود في أيار 1919 أول تراجع بريطاني لها عن دولة كردية قائمة بذاتها في جنوبي كردستان.

وليس مستغرباً بالتالي ان تدل الاحداث ان هناك تصميماً عملياً بريطانياً على اخضاع الاكراد ل" فوائد" النظام البريطاني، سواء أحبوا ذلك أم لا، لاسيما بعد ظهور اعتبار اقتصادي جديد، تمثل بالتقارير الجيولوجية الصادرة في شباط 1919، التي فاقت كمية النفط في كركوك التصورات البريطانية السابقة حول المنطقة، وهو ما أدى ان يتبلور هذا العامل الاقتصادي ليتحول الى سياسة في آذار 1920 عندما توصل مجلس الوزراء البريطاني الى استنتاج مفاده:- **" ان المناطق التي تنطوي على امكانية وجود النفط في** **مناطق الموصل ضرورية للعائدات التي سيعتمد عليها** **مستقبل البلد برمته"(51)**.

ولذلك اقتنع واضعي السياسة في لندن بضرورة التمسك بالمنطقة الجبلية في العراق، وان كانت السيطرة عليها غالية الثمن، فبموجب معاهدة سـان ريمو التي عقدت في نيسان 1920، تمت التسوية الرسمية بين بريطانيا وفرنسا حول المنطقة الشمالية من العراق، على أساس ضم ولاية الموصل الى منطقة الاحتلال البريطاني لقاء تأييد بريطانيا لفرنسا في احتلآلها وحما، وحلب(52)، كما تم الاعلان في هذه المعاهدة عن نية تشكيل حكومة ذات واجهة عربية في العراق تقع تحت الانتداب البريطاني، دون ان تحتوي المعاهدة أي اعتراف بالضمانات الممنوحة للاكراد بموجب معاهدة سيفر التي لم تمض بضعة أشهر على توقيعها، ولذلك فان من السهل الوصول الى استنتاج مفاده ان بريطانيا لم تعد لديها النية في ضمان المصالح الكردية، التي اصبحت خاضعة للاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية البريطانية في العراق.

وهكذا تم التخلي نهائياً عن فكرة السماح بتشكيل دولة كردستان الجنوبية، على الرغم من ان القضية الكردية في العراق كانت حاضرة في ملفات مؤتمر القاهرة الذي عقد برئاسة ونستون تشرشل Winston chrchil وزير المستعمرات البريطاني (1921-1922)، في المدة مابين 12-24 آذار 1921، والذي هدف تنسيق الجوانب السياسية والعسكرية والمالية للبلدان الخاضعة للانتداب البريطاني في منطقة الشرق الاوسط، فقد كان قرار الجلسة السياسية الرابعة التي عقدت في 15 آذار لمناقشة مستقبل الاكراد، انه سوف يتم من خلال المندوب السامي البريطاني السعي الى تقارب عربي-كردي أداري ضمن دولة موحدة في المستقبل(53).

**قائمة الهوامش والمصادر**

1. للمزيد من التفاصيل ينظر:- George Lenczowski, The middle East in World Affairs, New York, 1956,p.70
2. غسان العطية، العراق 1908 -1921،دار اللام، لندن، 1987، ص 154
3. غسان العطية، المصدر السابق، ص 155.
4. ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة راج ال محمد، دار الفارابي، بيروت، 1996،ص 195.
5. دخل لويد جورج (1863 -1945) مرات عديدة مجلس العموم كعضو في حزب الاحرار، منح لقب لورد قبل وفاته بمدة قصيرة. لمزيد من التفاصيل ينظر:- The Encyclopedia Americana International Edition, U.S.A, New York, Americana corporation, 1975, Vol.17,pp.629-630
6. نقلاً عن:- كاظم نعمة، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال، بيروت، 1988، ص23.
7. Philip Graves, The Life of Sir Percy Cox,London, 1941,p.37
8. ودرو ولسن(1856 -1924) وهو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الامريكية، انتخب حاكماً عن الحزب الديمقراطي الحاكم لولاية نيوجرسي في 1910، فرئيسا للولايات المتحدة بعد فوز الديمقراطيين الساحق في 1912، وفي 2 نيسان 1917 طلب ولسن من الكونغرس اعلان الحرب على المانيا ودول المحور، وعندما انتهت الحرب العالمية الاولى وعقد مؤتمر السلام في فرساي، ترأس ولسن الوفد الامريكي للمؤتمر، وأعلن بنود ميثاق عصبة الامم وبنوده الاثني عشر. ينظر:-
9. Every man’s Encyclopedia, Vol.12, U.S.A, 1978,pp.503-504
10. Quoted by:-
11. Elisabeth menroe, Britains Moments in the Middle East 1914-1956, London, 1969,p.6
12. Briton Busch, Britain, India and The Arabs, London, 1910,p.223.
13. ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص 197.
14. المصدر نفسه، ص 188.
15. للمزيد من التفاصيل حول مشكلة الموصل. ينظر:-
16. فاضل حسين، مشكلة الموصل، بغداد، 1967.
17. نقلاً عن:-ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص 197.
18. س.جي.ادموندس، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد، 1871، ص 95.
19. الشيخ محمود(1881 -1956) وهو الحفيد الابعد لرجل ديني كردي ذي سمعة كبيرة هو كاكه أحمد، تولى الشيخ محمود السلطة في السليمانية في السنوات التالية: 1919، 1922، 1927، 1929، قضى سنوات حكمه هذه بين الثورة لاجل تشكيل دولة كردية وبين النفي الى خارج العراق. ينظر:-
20. المس بل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط، بغداد، 1971، ص 183، مير بصري، اعلام الكرد، لندن، 1991، ص 38-43.
21. F.O.371.3407-07739 P.R.O.London. No. 9351. From political Baghdad to Foreign and Deheran, Dated 1st November 1918, No. 9351
22. F.O.371.3407.007739. P.R.O.London. No. 8744. From Baghdad Political Baghdad to Simla, Dated 15th December 1918.
23. خدم نوئيل في الدائرة السياسية الخارجية البريطانية في الهند، شارك في الحرب العالمية الاولى، وأدى دوراً بارزاً في مطاردة عملاء المانيا في ايران، اختبر من وزارة الخارجية البريطانية بمهمة الذهاب الى كردستان
24. للمزيد من التفاصيل ينظر:-
25. المس بل، المصدر السابق، ص 187، كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، ترجمة محمدالملا عبد الكريم، ط2، بغداد، 1984، ص229.
26. Arnold Wilson, Clash of Royalties, p.127
27. Ibid,pp 126-127
28. حلت مشكلة الموصل حين ارسلت عصبة الامم في ايلول 1924 اللجنةالاممية لدراسة المشكلة والتي انتهت بتقديم توصية الى مجلس عصبة الاممأشارت فيها الى وجوب انضمام الموصل الى العراق على شرط ان يستمر الانتداب البريطاني لمدة(15) عاماً. للمزيد من التفاصيل ينظر:- فاضل حسين، المصدر السابق.
29. Arnold Wilson, Clash of Loyalities, pp.126
30. المس بل، المصدر السابق، ص 167-181.
31. F.O.371.4178.3503. No.27190. Secrt and Confidential from Office of the Civil Commissione Baghdad, Dated 30th November, 1918, P.1
32. BritonBusch op. cit, p.223
33. ديفيد مكدول، المصدر السابق،ص
34. المصدر نفسه، ص 200-201.
35. Quoted by: F.O.371.4178.3503. From Office of the Civil Commissioner Baghdad. P.3
36. Ibid, p.1
37. فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطور السياسي، ترجمة جعفر خياط، بيروت، 1949، ص 123.
38. F.O.371.4178.3503. No. 13376. Anglo-FrenchDeclaration regarding Syria and Mesopotamia, minutes،
39. Arnold Wilson, Clash of Loyalities,p.1290
40. المس بل، المصدر السابق، ص 190.
41. Ibid, p.129
42. Ibid, p.130
43. فيليب ولارد ايرلاند، المصدر السابق، ص 100.
44. ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص
45. Arnold Wilson Clash of Loyalities، p.143
46. ديفيد مكدول، المصدر السابق،ص
47. ادموندس، المصدر السابق، ص 33.
48. تم تكليف نوئيل من قبل الحكومة البريطانية للقيام بجولة تشمل كردستان باجمعها، لمعرفة المدى الذي يمكن ان ينفذ فيه الحكم الذاتي في المنطقة- للاطلاع على تلك المرحلة ينظر:-
49. كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص 236-238.
50. F.O.371.5065-4342. P.R.O. Administration Report of Sulaimaniyan Division for the year 1919.
51. ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص
52. جريدة العرب، العدد 64، 28 ايار 1919، محمود الدرة
53. Arnold Wilson, p.137
54. arnold Wilson op cit p163
55. نمتنجورج لنشوفسكى،الشرق الاؤسط فى الشؤن العالمية،ترجمة جعفر الخياط،بغداد 1964،صص140-141.
56. نيكتين،الاكراد،القاهرة /1960
57. لنشوفسكى،المصدر السابق،صص160-165
58. ديفيدمكدول /المصدر السابق،ص245
59. المصدر نفسه
60. المصدر نفسه
61. غسان العطيه،المصدر السابق،ص275